النهار

- محليات

# تجارة الأسلحة أخرجت عمّار وأحرجت "الوطني الحر" أهالي المفقودين ظُلِموا مجدّداً واعتماد إضافي للإسكان


- منال شعيا


- 26أيلول ٢٠١٨ | ٠٠:٠٠

- لم ينصف النواب اهالي المفقودين. لم يتوقفوا عند معاناة هؤلاء المستمرة منذ عقود وعقود. تلك المعاناة التي لا تزال مستمرة ومستدامة ومميتة. رفعت الجلسة قبل الوصول الى اقتراح قانون المفقودين قسراً. دمعت عينا رئيسة "لجنة اهالي المفقودين" وداد حلواني. ربما الدموع جفّت. غضب الناشط اسعد الشفتري. هما حضرا الجلسة العامة. راقبا اداء النواب، ولامسا كيف بقي الاقتراح حبراً على أوراق جدول الاعمال.

كأن الاتفاق كان مرسوماً مسبقاً: نشّرع المشاريع والاقتراحات المطلوبة من مؤتمر "سيدر" ونتوقف عند بند الاسكان. هذا هو تشريع الضرورة. نطيّر الجلسة العامة. بلا مشاكل وحساسيات. كان هذا الاداء مرسوماً. "اعطيك التشريع ولا تأخذ مني كل الجدول". وهذا ما صار. اقرت الهيئة العامة في يومها الثاني، سلسلة مشاريع قروض من اجل مؤتمر "سيدر"،

وسط تحفظ نواب الكتائب والنائب جميل السيد عن القروض، وقدّرت كلفة التشريع بنصف مليار دولار ، في وقت كان لا بد فيه من خفض الانفاق، لا زيادته.

في الاساس، قالها رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري: "انا وافقت على الجلسة العامة من اجل "سيدر"، فاذا كنا لن نصدّق هذه المشاريع فلن أبقى في الجلسة."

حسمها الحريري، في وقت اعتبر السيّد ان "هذا المنطق هو ابتزاز". كان التوتر قد تسلّل الى القاعة العامة، على خلفية مشروع قرض لتطوير النظام الصحي. اذ سجلت مداخلات معارضة للمشروع، وتطرق عدد منهم الى اشكالية اللاجئين السوريين في لبنان، وما اذا كان تحت ضغط هؤلاء سنستدين مزيدا من المبالغ. هنا، وبنبرة عالية حسمها الحريري: "فلنوقف كل مشروع يعطينا كهرباء ومياه لانه يستفيد منه السوري. أيعقل هذا المنطق". قاطعه السيّد: "هذا ابتزاز". أجابه الحريري بنبرة عالية: "لا. هذا هو الواقع. "من اول الطريق، نازل فينا تلطيش". لا تجوز هذه الاجواء. نحن وافقنا على الجلسة من اجل "سيدر" ومن اجل المصلحة الوطنية، واذا كنا لا نريد تلك المشاريع، فلن ابقى في تلك القاعة. تارة تتحدّثون عن تهديد الليرة، وطوراً عن صحة حاكم مصرف لبنان. ماذا تريدون؟."

توترت الاجواء. علت النبرة. هدوء الحريري في اليوم الاول تفجرّ في يومه الثاني، حماوة واصرارا. سانده في ذلك، الرئيس نبيه بري. انما ما كان لافتا، "الدعم" الذي لاقاه من نواب كتلة "الوفاء للمقاومة"، وتحديداً من رئيس الكتلة النائب محمد رعد حين قال: "نحن هنا من اجل هذه القروض، والا فلنذهب."

كان هذا "التواطؤ" بين الحريري و"حزب الله" تقابله حدّة بين الحريري والسيّد. وكأن الانقسام قد تظهر اكثر وضوحا.

واذا كان الحريري اراد تصويب الامور، فانه حرص ايضا على التحدث عن الوضع المالي، قائلا: "البلد غير مفلس. اللهم ان نتوقف عن جلد انفسنا. هناك حملة على الليرة والاقتصاد لاحباط اللبنانيين. لا احد يزايد علينا في شأن اللاجئين السوريين. كلنا مع المبادرة الروسية ونريد انجاحها، وما يبقي اللاجئين على ارضنا هو الخلاف الداخلي. نحن وصلنا الى سياسة موحدة في هذا المجال. هذا الموضوع غير سياسي متى اردنا ان نطوّر بلدنا وخدماتنا الصحية."

كل هذا الجدل كان حول قرض بقيمة ١٢٠ مليون دولار لتطوير النظام الصحي، وبعد نقاشات واسعة، اقرّ القرض تحت مطرقة بري، وسجل النائب ابرهيم كنعان في محضر الجلسة "الموافقة استثنائياً على ادراج بنود ملحّة من دون مرورها في لجنة المال والموازنة على ألا يشكّل ذلك قاعدة لاحقاً."

**"معاهدة مشؤومة"**

المعاهدة "النجم" التي سخنّت الجلسة اكثر كانت "معاهدة تجارة الاسلحة". هنا، فرز مجلس النواب. كأن المسألة باتت بين فئتين: من مع سلاح "حزب الله" ومن ضده، على الرغم من ان موضوعه ليس في هذا الاتجاه، الا ان الاصطفاف واقرار المعاهدة دفعا بالنائب علي عمار الى الانسحاب من الجلسة، قائلاً: "انتصاراً لدم الشهداء، اعلن انسحابي من الجلسة تعليقا على اقرار هذه المعاهدة المشؤومة."

كالعادة، ادّت كتلة "التنمية والتحرير" دور الوسط، كأنها امسكت العصا من نصفها، ممتنعة، لا ضد ولا مع، وجاء التصويت على المعاهدة كالاتي:

كتلة" التنمية والتحرير": ممتنعة. كتلة "الوفاء للمقاومة": ضد المعاهدة. كتلة "القوات اللبنانية": مع. كتل"نواب المستقبل" والكتائب والحزب الاشتراكي وبولا يعقوبيان: مع. النائب اسامة سعد ونواب "المردة" والقومي: ضد، فيما غالبية نواب "التيار الوطني الحر" صوّتت مع المعاهدة، وامتنع النائبان حكمت ديب وجورج عطاالله. كأن احراجاً ما اصابها!

هذا التصويت كانت سبقته مداخلات عكست تفاوت الاضداد. يعقوبيان كشفت ان " ٣٢ شخصاً على مئة يملكون سلاحاً خفيفاً او متوسطاً. ان الانضمام الى هذه المعاهدة يحد من الاستخدام العشوائي للسلاح، ولا علاقة له بمحاربة اسرائيل."

سريعا، جاء الرد من رعد: "ان هذه المعاهدة تدخل في منظومة القانون الدولي، والعدو يعتبر ان هذه المعاهدة هي اهم انجازاته، ومن ضمن مكافحة الارهاب. الا اننا نفصل بين الارهاب والمقاومة ونريد ان ننبّه الحكومة الى ضرورة ان تتابع هذه المسألة، لئلا تمسك اسرائيل لاحقاً بهذه العصا الدولية."

واذ فنّد السيّد ملاحظاته على المعاهدة، رافضاً اياها، طالب ديب بردها الى اللجان المشتركة لمزيد من الدرس.

كلام الحريري جاء قاطعا: "ان هذه المعاهدة لا تؤثر على لبنان كمقاومة، لاننا نؤدي الدور كدولة تدخل ضمن هذه المعاهدة، ونعرف في الوقت نفسه كيف نسوّي خلافاتنا حفاظاً على المصلحة الكبرى."

في النهاية، اقرت المعاهدة واقر ايضاً تعديل انشاء المجلس الدستوري لسد بعض الشغور فيه، ونجح مجلس النواب في تقطيع ازمة الاسكان التي وصفها بري "بالجريمة الاجتماعية"، فكان ان اقر فتح اعتماد اضافي للاسكان في موازنة الـ٢٠١٨ بمبلغ ١٠٠ مليار ليرة على سنة واحدة، لتمويل الفائدة للمشاريع الجديدة الممولة من مصرف لبنان والمؤسسة العامة للاسكان.

وطالب كنعان الحكومة بأن تضع سياسة اسكانية لاحقة.

ومساء لم يحضر الحريري الجلسة. وبعد اقرار بند الاسكان، طالب نواب من "المستقبل" بري باقرار بعض البنود من خارج جدول الاعمال، فأصر رئيس المجلس على التزام الجدول. عندها اقترح النائب زياد الحواط درس بند متعلق بأدوية السرطان، فكان رد بري مجدداً بالتزام الجدول. فعلق بعض من نواب المستقبل "نحنا مش رح نكفي". فانسحبوا ومعهم نواب "القوات اللبنانية". وهكذا طارت الجلسة، ومعها سلة من البنود.

**اعتصامات في رياض الصلح على وقْع ساحة النجمة**

واكبت التحركات والاعتصامات التي شهدتها ساحة رياض الصلح لليوم الثاني، الجلسة التشريعية في ساحة النجمة، وتوافدت اليها أمهات المخطوفين بدعوة من "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين"، للمطالبة بإقرار اقتراح قانون المفقودين والمخفيين قسراً، فيما حضرت رئيسة اللجنة وداد حلواني والسيد بول اشقر الجلسة.

واكدت حلواني "أن الحل العادل الأدنى لقضية المفقودين، هو بجمع العينات البيولوجية من الاهالي وحفظها، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة مهمتها الكشف عن مصير المفقودين". كذلك اعتصم عدد من الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، مطالبين بإقرار مشروع قانون تعديل احتساب المعاش التقاعدي للأساتذة، واقتراح القانون المعجل المكرر الموقع من عدد من الكتل النيابية والقاضي بإعطاء أساتذة الجامعة ثلاث درجات استثنائية.

وألقى رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الاساتذة المتفرغين محمد صميلي كلمة.

واعتصمت "اللجنة المركزية لمتابعة شؤون فائض الاساتذة الناجحين في التعليم الثانوي" لإقرار قانون الفائض ٢٠٠٠/٢٠١٦. وتلا عضو اللجنة جهاد اسماعيل رسالة الى رئيس المجلس نبيه بري والنواب ناشدهم فيها "مناقشة القانون المدرج في جدول الاعمال والتصويت عليه، من دون أن يطاوله أي نوع من التأجيل والعرقلة، لأنه بات يشكل قضية وطنية محقة، وحاجة ضرورية وملحة للقطاع التربوي."

**ماذا سجّل كنعان في محضر الجلسة؟**

سجّل أمين سرّ تكتّل لبنان القوي النائب ابرهيم كنعان في محضر الجلسة التشريعيّة الموافقة استثنائياً على ادراج بنود ملحّة من دون مرورها بلجنة المال على ألا يشكّل ذلك قاعدة لاحقاً. وأخذ المجلس النيابي بإقتراح كنعان تعديل قانون مشروع الطرق ليشترط تحديد مجلس الوزراء لائحة توزيع قيمة القروض على اقسام الطرق المعنيّة على ان يشمل مختلف المناطق اللبنانيّة.

وأعلن كنعان أنّ "هناك اعفاءات وضرائب ورسوماً في تعديل قانون التجارة البرية وهو لم يمر وفق الاصول في لجنة المال ويجب ان يدرس ويناقش بغض النظر عن عمر القانون."